الوثيقة التي شارك فيها سمو رئيس الوزراء مع عدد من أبناء الأسرة

اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا

مع تشكيل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حكومته الرابعة، وبالتزامن مع انطلاق دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر، تعيد «الكويتية» نشر نص الوثيقة التي شارك فيها سمو رئيس الوزراء الحالي مع عدد من أبناء الأسرة الحاكمة، في الثالث عشر من شهر يوليو عام 1992 في أعقاب تحرير البلاد من الغزو العراقي الغاشم.

في هذه الوثيقة التي وقعها 11 من أفراد الأسرة الحاكمة، واعتبرت بمنزلة دستور للأسرة يتناغم مع دستور 1962 وتعد بمنزلة لائحة تنفيذية له، ثمة تأكيد على أهمية حماية المال العام، والحقوق والواجبات، وعلى أن الدستور قد حدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

هذه الوثيقة المهمة، إن تم تطبيق ما ورد فيها فإنها سوف تساهم في تهدئة الاحتقان الذي تشهده البلاد بين وقت وآخر، هذا التطبيق الذي بات منوطا بسمو رئيس الحكومة الجديدة، وهو السبب الذي يدعو إلى إعادة نشرها في هذا التوقيت على وجه التحديد، وقد جاء في الوثيقة:

في الثاني من أغسطس 1990 زحفت الجيوش العراقية لتحتل الكويت في أكبر كارثة سجلها تاريخنا منذ نشأة البلاد وتكوينها، وحل بنا ما حل خلال سبعة أشهر متواصلة انتهت خلالها الدولة الكويتية الأولى.

فمنذ أن استقر نفر من العتوب في أرض بن عريعر بدأت لحظات شروق الأمل في الاستقرار والتوطن، وتلمس مواطن الأرزاق في البر والبحر، وبذلك الاستقرار غرس الأجداد نواة تكوين الدولة. نعم، فقد أنست تلك الفترة من الزمن الجماعة مآسي الرحلة الرهيبة اللاهثة وراء الاستقرار والرزق، تلك الرحلة التي فقدنا فيها جدنا الكبير جابر، ودفن رحمه الله وهو في طريق البحث عن الوطن، لقد بدأ جدنا الكبير جابر الخطوة الأولى للهجرة العظيمة في تاريخ الدولة الأولى بحكم الشيخ عبدالله السالم رحمه الله الذي خطا الخطوة الجبارة الثانية لتكملة مسار أسلافه في التطلع إلى الدولة الحديثة المستقرة التي توجت بالعقد السياسي والاجتماعي بين الحاكم والمحكوم ليثبّت لشعبه وأهله حكما مستقرا دائما وعادلا، تحكمه روح الشريعة وينظمه دستور سنة 1962، حتى أصبحت الكويت في عهده عضوا دائما وعاملا في المجتمع الدولي.. وأصبحت الكويت في الثلث الأخير من القرن العشرين أغنى دولة في العالم، وعنصرا أساسيا في نموه وازدهار اقتصاده، ناهيك عن النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وتكوين احتياطيات الأجيال، وشروق دولة المؤسسات والقانون، لكن هذا الازدهار لم يستمر كثيرا، وسرعان ما بدأ العد التنازلي، ولم تعد الكويت متبوئة مركزها الذي عرفت به في عالم المال، وكثرت تبعية تحمل النظام للأداء الحكومي، واستمر التدهور حتى جاءت فاجعة الثاني من أغسطس.

لكن لطف الله كان كبيرا، ووقف العالم لنصرتنا كدولة حضارية ديمقراطية دستورية، وتمسك العالم الدولي بنا حكاما نمثل الشرعية العادلة، وكان موقفه مرآة صادقة تعكس تمسك أهل الكويت بنا قبل كل شيء، وتضحياتهم بأرواحهم وأبنائهم وأعراضهم ومالهم.. وتحررت الكويت والحمد لله في السادس والعشرين من فبراير، لتعود الشرعية، وكلنا أمل بأن نكون قد استفدنا من تجارب الماضي، وأن نتعاضد سويا في بناء الدولة الثانية أكثر نضجا وإنتاجا وأداء، وأن نكون عند حسن ظن العالم الدولي والإنساني الذي ضحى لأجلنا، لكننا وبكل أسف لا نرى مجالات لهذه الآمال ضمن الطريق الذي يسير فيه نمط التفرد بالسلطة، وتحميلنا كأبناء النظام تبعية ذلك.

لقد حاول نفر من أبناء عمنا وإخواننا الاجتهاد ولمّ شمل الأسرة في إطار منظم دونما نتيجة.. فهل يعقل ألا يتشاور أبناء النظام في مصيرهم وأمتهم، وألا يجتمعوا ليبحثوا ذلك في مثل ما مررنا به من تجربة؟

هل على النظام أن يكون ساترا للحكومة أم تكون هي درعا يقيه؟

كلنا أمل بأن نكون قد استفدنا من تجارب الماضي

لقد حاول نفر لمّ شمل الأسرة في إطار منظم دونما نتيجة

هدفنا صيانة شرعية الحكم وهيبته والحفاظ عليه بالترفع عن الصغائر

ننبذ أي تمييز طائفي أو عائلي أو مذهبي.. المواطنون في الكويت سواسية

الشيخ جابر المبارك

الشيخ ناصر صباح الأحمد

الشيخ أحمد الفهد

الشيخ مبارك جابر الأحمد

الشيخ سالم عبدالله الأحمد

الشيخ محمد السلمان

الشيخ سالم صباح الناصر

الشيخ عبدالله فهد المالك

وما هي الدروس التي تعلمناها، وكيف لنا أن ندافع عن قرار أو رأي لأفراد السلطة نحن لم نستشر فيه، بل ولم نعرف عنه شيئا من قبل؟ وهل للحكم فلسفة أو رؤية جديدة وواضحة بعد هذه المحنة؟ وهل علينا دائما أن نضع النظام درعا واقية وساترا لإخطاء الحكومة بدلا من أن تكون هي الدرع الذي يقيه؟

إننا كشريحة من أبناء النظام الحاكم مؤمنون بأن التفرد بالسلطة ومركزيتها هما الخطوة الأولى في الطريق المعاكس لمسيرة جدنا الكبير جابر رحمه الله.. ونحن مُطالَبون أكثر من أي وقت مضى بإصلاح هذا المسار، وتقديم المشورة والنصح والضغط بما يحقق ذلك، وضمن الأعراف والمفاهيم الدستورية والقانونية للدولة، وفي إطار حقوقنا كمواطنين فيها هدفنا صيانة شرعية الحكم وهيبته والحفاظ عليه بالترفع عن الصغائر، والعدالة، والحيادية، والتطور والرعاية، ونحن متفقون على:

أولا: نبذ أي تمييز طائفي أو عائلي، أو مذهبي، وأن الكويت كلّ واحد، فيه المواطنون سواسية كما حدد الدستور ونظمت القوانين.

ثانيا: إننا نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى درجتين وندعو إلى توحيد الحقوق والواجبات للجميع.

ثالثا: إننا نؤمن بأن الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت قد أنصف الحاكم والمحكوم، ولابد من التمسك به والحفاظ عليه عقدا يجسد الشرعية والعدالة.

رابعا: إننا نعيش في عالم متغير متطور، الإنسان محوره، والمعاني الإنسانية والحضارية منهجه، ومن ثم فإن الحرية والديمقراطية مسألة تتطلب التواؤم والتلاؤم معها بعقل أكثر انفتاحا، وبمنهج أكثر انضباطا وحيادية.

خامسا: إننا متفقون على أن توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها هدف من أهداف الحكم الأساسية، وهي لا تتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخاب وتعميمه.

سادسا: إن الاتجاه الديمقراطي العالمي المعاصر يتطلب تهيئة واعية لمجتمع واع لحقوقه وواجباته الدستورية، وهذا يتطلب وعيا كاملا لأبناء النظام –بالدرجة الأولى– وكافة الشعب بالدستور والقوانين المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات، وضرورة أن يأخذ الإعلام الرسمي دورا أكبر في تحقيق ذلك.

سابعا: ضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها نظام وبناء مؤسسي لا يتغير بتغير الأفراد.

ثامنا: إن القانون وعدالته وحزمه صمام الأمان للمجتمع، ويجب أن يطبق القانون على الجميع دونما تمييز أو مفاضلة، ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك به.

تاسعا: إننا نطالب بالحفاظ على مدخرات الدولة وصيانتها وتطورها، ونرفض ما تتعرض له احتياطياتنا من هدر ونزف مع بداية الدولة الثانية وندعو إلى ضبط ذلك، فالحفاظ على المال العام جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الحكم نفسه.

عاشرا: إبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية، بل العمل على نبذ الصراعات التي ترتقي إلى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي، والابتعاد الكامل عن أي ساحة انتخابية نأيا بالحكم عن أي شائبة، كما أننا لا نرى مبررا لذلك، فلم يكن الحكم مستهدفا من أحد قط.

أحد عشر: إننا مؤمنون بضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه، ومشاركتهم الرأي في المسائل العامة والمهمة من خلال اجتماعات دورية ومنظمة.

ثاني عشر: إننا مؤمنون بأن هناك احتياجات مختلفة للأسرة يتطلب بعضها المال وتحسين الوضع الاقتصادي، ولذلك ندعو لإنشاء صندوق بعين من المال ليقوم بالأدوار المختلفة لمصلحة الأسرة والمجتمع.

الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت أنصف الحاكم والمحكوم

التفرد بالسلطة ومركزيتها هما الخطوة الأولى في الطريق المعاكس

نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى درجتين

الحرية والديمقراطية مسألة تتطلب التواؤم والتلاؤم معها بعقل أكثر انفتاحا

توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها هدف من أهداف الحكم الأساسية

الديمقراطية تتطلب تهيئة واعية.. وهذا يتطلب وعيا كاملا لأبناء النظام بالدرجة الأولى

العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها نظام لا يتغير بتغير الأفراد

ضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركتهم الرأي

القانون صمام الأمان للمجتمع ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك به

إبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية

النأي بالحكم عن أي شائبة.. فالحكم لم يكن مستهدفا من أحد قط

أسماء الموقعين على الوثيقة:

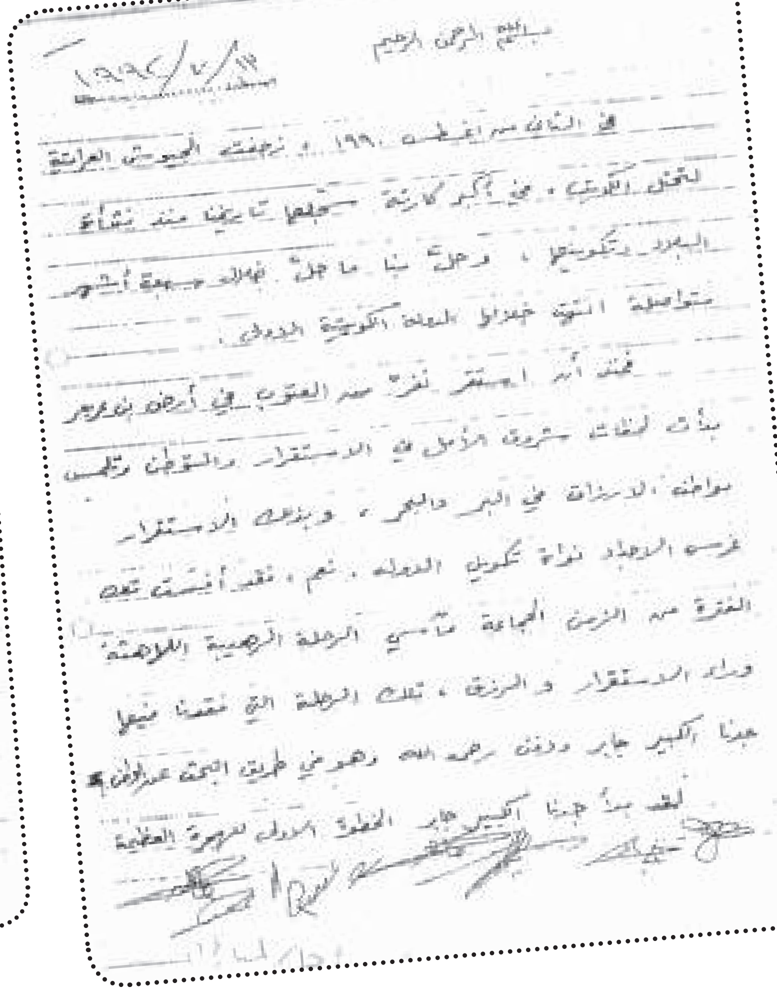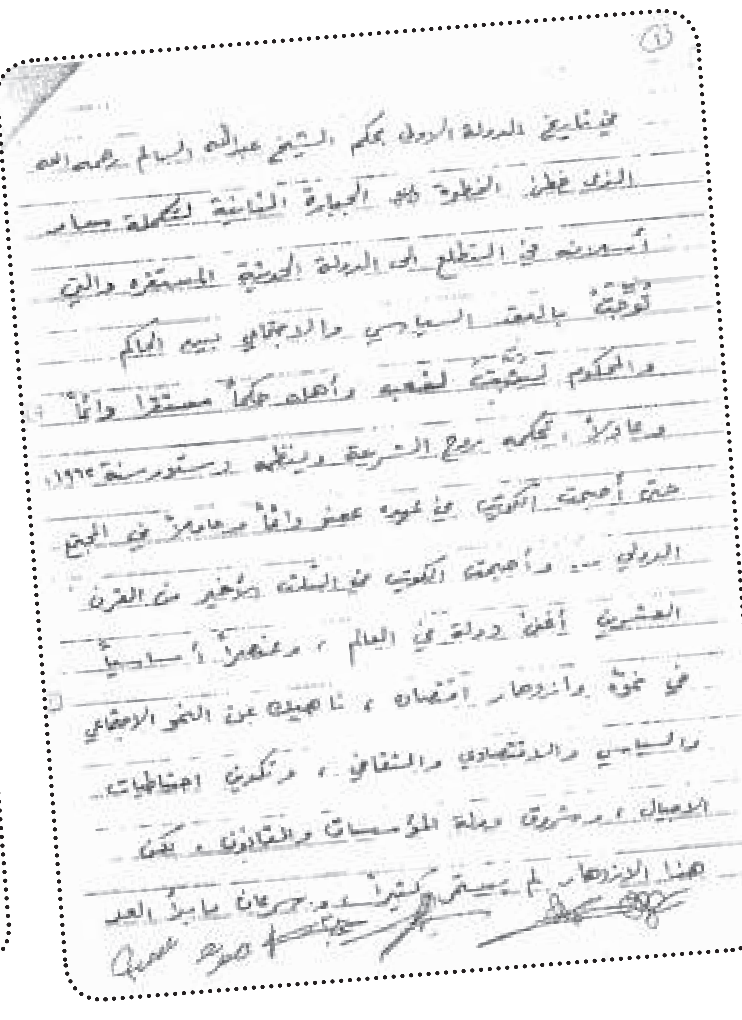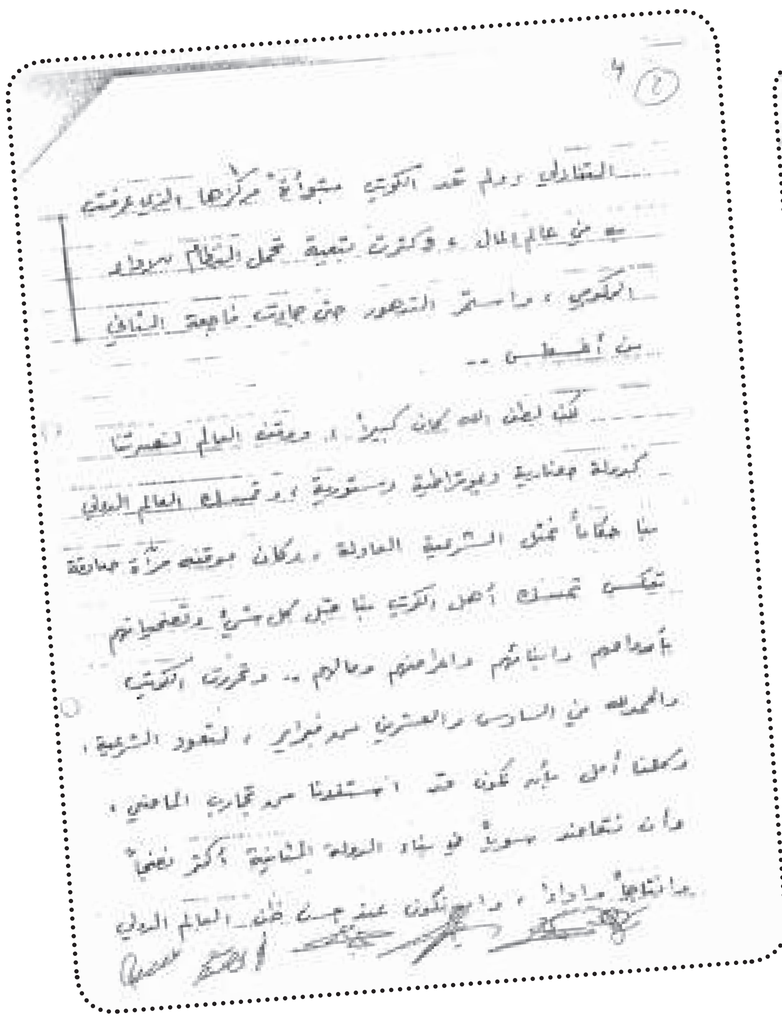1 – ناصر صباح الأحمد
2 – جابر مبارك الحمد
3 – مبارك جابر الأحمد
4 – علي فهد السالم
5 – سالم عبدالله الأحمد
6 – خالد فهد المالك
7 – عبدالله فهد المالك
8 – سالم صباح الناصر
9 – أحمد فهد الأحمد
10 – محمد السلمان
11 – عبدالله محمد الجابر